

الأمن الثقافي: برنامج بحث مجتمعي

Cultural security: A societal research program

بولمناخر سيف الدين

رضواني فيصل*

جامعة الجزائر 3 -

مؤسسة الانتماء- جامعة بسكرة

Boulemnakhersifeddine@yahoo.fr

البريد الإلكتروني: fradwan80@gmail.com

تاريخ النشر: 2025-07-10

تاريخ القبول: 28-06-2025

تاريخ الإيداع: 25-02-2024

ملخص:

لقد أضحت الثقافة في العقود الماضية تتمتع باهتمام متزايد في السياسة الدولية بشكل عام والأمن الوطني بشكل خاص. كما أن مفهوم الثقافة في حد ذاته يعد مفهوما فضفاضاً، إضافة إلى أن الربط بين الأمن والثقافة يثير العديد من القضايا المرتبطة بكيفية هذه العلاقة بين المفهومين، وما مدى تأثير أحدهما في الآخر. وتنصب الإشكالية حول تحليل مضامين الأمن الثقافي باعتباره مجالا من مجالات الأمن في الدراسات الأمنية لدى مدرسة "كوبنهاغن" بشكل خاص والمدارس النقدية الأوروبية بشكل عام. الكلمات المفتاحية: الأمن؛ الهوية؛ الثقافة.

Abstract:

In the past decades, culture has become increasingly important in international politics in general and national security in particular. The concept of culture in itself is a loose concept, in addition to the link between security and culture raises many issues related to the quality of this relationship between the two concepts, and the extent of the influence of one on the other.

The problematic focuses on analyzing the contents of cultural security as an area of security in security studies, especially in the Copenhagen School in particular and European critical schools in general.

Keywords : Security; Identity; culture.

* المؤلف المراسل.

مقدمة:

لقد أضحت الثقافة في العقود الماضية تتمتع باهتمام متزايد في السياسة الدولية بشكل عام والأمن الوطني بشكل خاص. كما أن مفهوم الثقافة في حد ذاته يعد مفهوما فضفاضاً، إضافة إلى أن الربط بين الأمن والثقافة يثير العديد من القضايا المرتبطة بكيفية هذه العلاقة بين المفهومين، وما مدى تأثير أحدهما في الآخر.

وإذا كان مفهوم الأمن ارتبط تقليدياً مع المدرسة الواقعية ببعده الاستراتيجي الذي يتمحور حول الدولة باعتبارها وحدة التحليل الأساسية في هذا المنظور فإن توسيعاً وتعميقاً لهذا المفهوم قد طرأ عليه منذ نهاية الثمانينيات خصوصاً مع مدرسة "كوبنهاغن". فقد توسع من حيث قطاعاته فلم يعد يقتصر على البعد العسكري ليشمل أبعاداً أخرى على غرار البعد السياسي والاقتصادي والمجتمعي والبيئي، كما أنه تعمق من حيث موضوعاته إذ لم تعد الدولة الموضوع المرجعي الوحيد والنهائي له، حيث أصبح الفرد والهوية كذلك من المواضيع المرجعية له.

لقد صاحب التحول الذي مس الساحة السياسية الدولية مع نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتي تحولات في جانب التنظير في الدراسات السياسية والأمنية، إن كان ذلك في جانب الأبنتمولوجيا أو الجانب الأنطولوجي، ففي السياق المعرفي لما بعد الحداثة تطورت الدراسات المابعد بنوية التي ركزت على البعد اللغوي ودور الخطاب في صياغة الأمننة وبلورة التهديدات، أما في الجانب الأنطولوجي فقد أضحت للأفكار دور كبير في فهم و/أو تفسير الأحداث السياسية والأمنية. فدور الهويات والمعتقدات الدينية لدى المقاربة البنائية أصبح يحظى بالأهمية الكبيرة في تحليل واقع التحولات الأمنية. (1)

وهكذا لم تعد السياسة الأمنية تقتصر على الجانب العسكري أو الجانب المادي الصلب، باعتبار أن التهديدات لم تعد تنحصر في البعد الاستراتيجي فقط، في الواقع التهديد اليوم لم يعد ينظر له بمعزل عن سياقاته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والجيواستراتيجية. فالسياسات الأمنية تصنع وترسم وفق رؤية شاملة لترابط وتداخل الفواعل السياسية والأبعاد المختلفة.

ولا يشمل التراث الثقافي فقط التراث المادي، المؤلف من مواقع وآثار تاريخية وأثرية، أو تراث ديني أو قيمة جمالية، بل يشمل التراث غير المادي وغير المادي الذي يتكون من التقاليد والعادات والممارسات والمعتقدات واللغات وأشكال التعبير الفني والفولكلور. ويجب النظر إلى التراث المادي وغير المادي بطريقة شاملة تشمل جوانب الحياة الثقافية كشهادات على التعليم والحياة العلمية والفنية، كما المخطوطات والمكتبات والمعرفة بمعناها الأكبر.

وقد شهد العقد الماضي تعدياً على بعض الآثار الثقافية المهمة مثل تماثيل "بوذا" التي دمرتها حركة طالبان في أفغانستان في 2001، مما دفع إلى ضرورة وضع حد لمثل تلك الاعتداءات، وإعادة النظر في التفاعلات المتعددة والمتبادلة بين الثقافة والأمن القومي.

لقد تغلغلت الإشارات إلى العامل الديني بشكل متزايد في تمثيلات الجهات الفاعلة الدولية منذ التسعينيات. وهكذا ظهر الدين كعامل مهم في الأدبيات، وكذلك في العديد من مبادرات الأمن الدولي، التي تميل إلى التعامل معه كمتغير مستقل، يفسر الصراعات المعاصرة وانعدام الأمن.

وتنصب الإشكالية حول تحليل مضامين الأمّن الثقافي باعتباره مجالا من مجالات الأمّن في الدراسات الأمنية خصوصا لدى مدرسة "كوبنهاغن" بشكل خاص والمدارس النقدية الأوروبية بشكل عام. ويمكن صياغة الإشكالية في السؤال المحوري التالي:

ما مدى تأثير البعد الثقافي في بلورة التهديدات الأمنية؟

المحور الأول- مجال الأمّن الثقافي في الدراسات الأمنية؛

إن الإطار المعرفي للأمّن الثقافي هو ما يسمى الأمّن المجتمعي، فمنذ نهاية الثمانينيات عرفت الدراسات الأمنية تطورا ملحوظا تعميقا وتوسعة. حيث لم يعد الأمّن يقتصر على البعد العسكري الدولي فحسب كما كان عليه في المدرسة الواقعية.

وتتفق التعريفات المختلفة والمتعددة لمفهوم الثقافة، على أنها تعبر عن "النشاط الفكري والفني والأعمال التي تُنتج من ناحية، والمعتقدات والفنون والعادات والأعمال التي ينتجها مجموعة من الناس في وقت ما من ناحية أخرى"، ومن ثمّ فإن الثقافة تغطي على نطاق واسع الأشياء الملموسة كالنحت والقطع الأثرية، والأشياء غير الملموسة كاللغات والمعتقدات.²

أولا - تطور التنظير في الدراسات الأمنية.

لا شك في أن الدراسات الأمنية ولدت وترعرعت في أحضان العلاقات الدولية، بل يمكن الحديث على أن الدراسات الأمنية هي في الواقع تخصص فرعي من حقل العلاقات الدولية، فمن نافلة القول إذن أن التنظير في الأمّن له جذور في نظرية العلاقات الدولية التي تتسم بشكل عام بأنها تنقسم إلى تيارين كبيرين، التيار الأول هو ما يعرف بالعقلاني، أما الثاني فهو التيار التأملي أو المابعد حدثي أو المابعد بنيوي، فالفرق بين هذين التيارين يظهر في مستوى الأبيستمولوجيا كما في المستوى الأنطولوجي، فمدارس البردايم العقلاني على غرار المقاربة النيو/نيو تنطلق من مسلمات إبستمولوجية وضعية حيث المعرفة موضوعية والحقائق السياسية مادية ويمكن إدراكها، في حين تعتمد في الجانب الأنطولوجي على مركزية الدولة كوحدة تحليل أساسية، هذا في ما تنطلق مدارس البردايم التأملي من مسلمات إبستمولوجية ما بعد وضعية حيث المعرفة نسبية ذاتية والباحث لا يمكن فصله عن الحقائق التي ينتجها فهو جزء من الحقيقة العلمية ويتدخل ذاتيا في إنشائها، هذا في حين تعتمد أنطولوجيا على مروحة أوسع من الدولة على غرار الميدان و المجتمع و الفرد . واقتضت الدراسات الأمنية في التنظير نفس الخطوات التي مرت بها النظرية في العلاقات الدولية، فهناك نظريات وضعية وتعتمد على مركزية الدولة في تفسير الأمّن بحيث تركز على دور الدولة وعلى البعد العسكري والاستراتيجي للتهديدات الأمنية، في حين هناك نظريات ما بعد وضعية وتعتمد على البعد الاجتماعي واللغوي في تحليل التهديدات الأمنية.

وفي إطار رغبتها في أخذ مسافة من الأمّن الوطني، اختارت مدرسة "كوبنهاغن" في دراساتها حول الأمّن إهمال العناصر التأسيسية للدولة خاصة منها الإقليم والشعب من أجل إعطاء الأهمية لمواضيع أخرى على غرار القبيلة والعشيرة والجماعة الخ .

فقد فضل هؤلاء التركيز في تحليلهم على الأمّن المجتمعي، أي على فكرة أمّن الجماعة في حد ذاتها، فالفصل بين الداخل و الخارج تم التخلي هنا عن بعده الجغرافي (داخل أو خارج الإقليم) من أجل الاحتفاظ فقط على بعده

الاجتماعي (داخل وخارج الجماعة) ، وقد فصل "أول ويفر" العنصر البارز في مدرسة "كوبنهاغن" بين الأمن المجتمعي و الأمن الوطني ، فعلى عكس مقاربة "بوزان" الذي يرى الأمن المجتمعي في إطار الدولة أكد " ويفر" على استقلالية هذا الأخير ، في الواقع حسب " ويفر" ليس من المحتم تصور الأمن فقط في إطار مفهوم مركزية الدولة.(3)

لقد كان التجديد في جماعة "كوبنهاغن" هو رفع المجتمع إلى مصاف الموضوع المرجعي المستقل، فالأمن المجتمعي ليس فقط قطاع من بين قطاعات أخرى. هناك إذن نوعين من الأمن، أمن الدولة – السياسي، العسكري، الخ – وأمن المجتمع/الأمة.

يعتقد " ويفر" أن هناك نوعين من المرجعيات الخاصة بالأمن ، فهناك من جهة الدولة التي يرتبط أمنها بالسيادة وبحماية النظام السياسي القائم ، فهو يقول في هذا الصدد أن الأمن الدولي لا يشكل في الواقع إلا أمن النظام السياسي فهو بهذا يتخلى عن المفهمة الهوبزية للدولة التي يدافع عنها الواقعيون من أجل مفهمة أكثر ميكيفالية ، بمعنى أن الغاية النهائية للدولة ليست ضمان حماية المجتمع إنما حماية السلطة السياسية من خلال قاداتها ، وهناك من جهة أخرى المجتمع حيث الأمن يتعلق بالجماعة البشرية في حد ذاتها ، مستقلة عن الدولة ، يؤكد " ويفر" في هذا الخصوص أن ظواهر العولمة و العبر وطنية أدت إلى تغيير فيما يخص الانشغالات المتعلقة بالأمن ، فهو بهذا أحدثا تغييرا في الموضوع المرجعي للأمن ، من الدولة إلى المجتمع ، و من السيادة إلى الهوية(4).

في حين أن رهان البقاء بالنسبة للدولة يتعلق بالسيادة نجد أن ذلك في المجتمع يرتبط بالهوية، فالمعيار الوحيد لأمن الدولة هو السيادة أما بالنسبة للأمن المجتمعي فالمعيار يتعلق من جهته بالهوية، فالأمن المجتمعي إذن يتعلق بهوية الجماعة.

يرجع الأمن المجتمعي حسب " ويفر" إلى مجموع الحالات التي بموجها يدرك المجتمع تهديدا يتعلق بالهوية أما فيما يخص حفظ الهوية فهو رهان البقاء بالنسبة للجماعة فالبقاء هو من شأن الهوية، فالمساس بهذه الأخيرة يجعل المجتمع غير قادر على العيش بصفة (نحن). حسب " ويفر" إذن فالفعل المستعمل في إطار الأمن الدولي منفصل بكل وضوح عن ذاك المستعمل في الأمن المجتمعي، فالدولة تدافع عن سيادتها في حد ذاتها في حين يدافع المجتمع عن هويته الخاصة، لقد جعل « ويفر» مفهوم الأمن المجتمعي مستقلا من خلال إخراجها من ساحة الدولة، فبدحضه فكرة تصوره كفرع من الأمن الوطني نصب المجتمع موضوعا للأمن بشكل كامل و الذي يتعايش مع الدولة .

في سياق التقلبات العالمية التي عرفها القرن العشرون ركزت مدرسة "كوبنهاغن" على التهديدات بوصفها كيانات مهددة لاستقرار هويات المجموعات وعلى عوامل عدم الاندماج الثقافي، كرس إذن أنصار هذه المدرسة تحليلهم على العناصر التي من شأنها أن تمس المجتمع. تؤكد مدرسة "كوبنهاغن" ، التي عرفت المجتمع من منظور "دوركهيم" ككيان مشكل من أفراد الذين انطلقا من معتقدات و حس مشترك على قاعدة وطنية و/أو دينية يرتبطون فيما بينهم من خلال شكل من الشعور الجمعي مختلف و متعالي عن مجموع شعور الأفراد ، أن العولمة المعاصرة أثرت قليلا في الدول التي تغيرت وظائفها دون أن يؤدي ذلك إلى المساس بسيادتها على عكس المجتمعات التي تتعرض هوياتها إلى التهديدات من خلال مجموعة من العمليات التي تتراوح بين موجات الهجرة إلى التدفقات الضخمة للقيم الثقافية الأجنبية مروراً بعمليات السيطرة على الخيرات الوطنية من طرف جماعات مصالح خارجية و الاندماج في كيانات أكثر منها .

ثانيا - الأمن المجتمعي كمرجعية نظرية للأمن الثقافي.

أكد "فريدريك غروس Frédéric Gros" في تحليله لفكر "ويفر" أن الأمن المجتمعي يعود إلى فكرة الثقافة، فهو يعني في هذا المنظور الصمود دون الجمود والاستقرار دون التصلب، يتعلق الأمر إذن باستيعاب عناصر ثقافية خارجية والتكيف مع التحولات العالمية دون الغرق في نزعة محافظة متصلبة. فمرجع الأمن المجتمعي هو القدرة على التحكم في التغيرات الدولية من خلال غلبة العناصر الثقافية مع قبول تلك التي من شأنها إثراء الثقافة ورد تلك التي يفترض أن لها آثارا ضارة، فالتنظيمات ليست وحدها من تتعرض للاختراق وتسمح بنفاذ العناصر غير المتحكم فيها إليها، إذ أن الهويات هي الأخرى عرضة لذلك، فعملية ضمان الأمن تعني الانتخاب والفرز والمنع⁽⁵⁾.

يرى "ويفر" أنه في السابق أي كيان اجتماعي (أمة، ثقافة، الخ) لما يشعر بالتهديد يلجأ إلى دولته، حيث يمكن لهذه الأخيرة أن تأخذ الإجراءات اللازمة على غرار غلق الحدود أو وضع سياسة أكثر حمائية، لكن هذا الأمر لم يعد ممكنا في عصر العولمة، فالمجموعات اليوم تدافع على نفسها بنفسها قصد حماية ثقافتها، فالتهديدات المتولدة عن العولمة كما يقول "ويفر" تترجم إلى الانحصار الهوياتي.

أما فيما يخص التهديدات التي تطل الأمن المجتمعي نجد أن أنصار مدرسة "كوبنهاغن" يشيرون إلى النزعة الكوسموبوليتانية و توحيد الثقافات و الموجات الكبيرة للهجرة و كذا التشرذم العرقي ، في الواقع هذه النمذجة للتهديدات تردد صداها لدى "باري بوزان" الذي أكد أن التهديدات الأساسية للأمن المجتمعي تتأتى من موجات الهجرة و من الهويات المتنافسة و استحالة استمرار كيان اجتماعي بسبب الضغط الممارس ضد التعبير الثقافي لهذا الكيان ، يتمثل هذا الضغط حسبه في منع استعمال اللغة و الأسماء و الهندام ، يرتبط هذا الضغط كذلك بغلق المدارس و دور العبادة وقد يصل مداها إلى حد نفي أو القضاء على عناصر هذا الكيان⁽⁶⁾.

على غرار الواقعيين يؤكد "ويفر" على أن الأمن صراع وجودي من أجل بقاء الموضوع المرجعي، وعليه فإن هوية مجتمع تقدم على أنها مسألة بقاء ودفاع عن القيم الثقافية، هذا ما يحول القضايا المرتبطة بالثقافة إلى سياسة أمنية، نتيجة لذلك يضيف "ويفر" أن الثقافة اليوم تشير إلى سياسية معينة، فالحفاظ عليها يعد رهانا هوياتيا، أما البقاء فهو يمثل الرهان الأكثر أهمية من الجميع لأن بغياب حل يفقد باقي الرهانات المعنى لأننا - بوصفنا نحن - لن نكون موجودين⁷.

في الواقع كان "ويفر" يدرك أنه بتمديد الدراسات الأمنية إلى الأمن المجتمعي قد يفقد هذا المفهوم جوهره، فإذا كان قليل من التحول الاجتماعي يعدل ملامح جماعة ما فإن عوامل هذا التحول قد يتم تصورها على أنها تهديدات، فالخطر إذن هو أن الأمن المجتمعي يمكن أن يذوب في الطبيعة الشديدة المرونة لمفهوم التهديد.

لهذا السبب فهو يعرف الأمن على ضوء استعمال الوسائل الخارقة، حيث يتم تمثيل شيء كتهديد في وجوده في حد ذاته ومن ثم التمسك بأننا (نحن) يتوجب أن نستعمل وسائل خارقة لمجابهة التهديد. تعود قوة الطابع الوجودي - البقاء - إلى الخطاب الأمني الذي يثير الرهانات ويضفي عليها طابع الطوارئ والضرورة متجاوزا إطار السياسة العادية.

الأمن المجتمعي إذن هو قضية مجموعات تطالب باسم بقائها بتبني إجراءات غير اعتيادية أو خارقة قصد الدفاع عن هويتها. دائما في هذا المنظور المتعلق بعدم إفراغ الأمن المجتمعي من جوهره، يؤكد "ويفر" على أهمية وخطورة التغيير، في الواقع كان "باري بوزان" قد طرح هو ملاحظة مشابهة. المجتمع إذن في تحول مستمر ولا يشكل التغيير في حد ذاته تهديدا، من المهم أن يكون هذا التغيير بطريقة تؤدي إلى بقاء المجتمع في ظل ظرف مقبول لتطوره⁽⁸⁾.

تري مدرسة "كوبنهاغن" أن مراجع الأمن المجتمعي ترتبط بالتجمعات البشرية على غرار المجموعات الدينية والعشائر والقبائل، في هذا الصدد يرى "ويفر" أن الوحدات المجتمعية ليست معطاة، بمعنى أن الأمم وسائر مجموعات الهويات تظهر وفق مسار تاريخي دائم التطور الذي يعتمد على النشاط الفعال للهويات.

فيما يخص مفهوم المجتمع بالتحديد يعتقد "ويفر" أنه إذا أمكن المجتمع أن يكون أمة فهما غير مترادفين، فالوحدة المجتمعية تتعلق بالأمة والمجموعة العرقية (التي لم تصل إلى مصاف الأمة) والعشيرة وحتى المجموعة الدينية، في الواقع يلاحظ "ويفر" أن الموضوع المرجعي للأمن امتد من الدولة إلى الأمة لكن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، فهو يمكن أن يتعلق بأشكال مجتمعية أخرى.

إلى جانب هذا يعتبر "ويفر" أن الديانات والعرقيات والأمم تبقى من أهم الوحدات المجتمعية، أما فيما يخص أهم وحدات التحليل فالأمر يتعلق بالنسبة له بالهويات الإثنية / الوطنية والدينية ذات المعنى السياسي، فهو يرى أن مفهومة الهوية الوطنية تعد صيغة قوية في عملية إضفاء الطابع الشيعي، في الواقع تمتلك الهوية الوطنية تلك القدرة على تنظيم الهويات الأخرى وهذا ما يذهب إليه "باري بوزان" كذلك .

يرى "ويفر" أنه قد يكون من الأفضل استعمال صيغة أمن هوياتي بدل صيغة أمن مجتمعي، فصفة المجتمعي المشتقة من كلمة المجتمع مصدر التباس لأنه قد يختلط معناه مع صفة الشعب أو حتى مع المجموعات الاجتماعية التي ليس من شأنها أن تحمل بطبيعتها هوية، يميز كذلك بين أمن المجتمع باعتباره مجموعة واحدة وبين أمن المجموعات التي تكون هذا المجتمع ، فمن المهم عدم الخلط بين الأمن المجتمعي و الأمن الاجتماعي .⁽⁹⁾

المحور الثاني-أبعاد الأمن الثقافي.

وفي تعريفهم لمفهوم الثقافة قال علماء الأنثروبولوجيا وعلماء الاجتماع أنها سلوك تعليمي يكتسبه الأفراد كأعضاء في جماعات تعيش في المجتمع الواحد. في السبعينات من القرن التاسع عشر قدم عدد من علماء الأنثروبولوجيا أكثر من تعريف للثقافة وفي المحصلة أجمعوا على أن الثقافة هي ذلك الكل المعقد الذي يتضمن المعرفة، والمعتقد، والفن، والخلق، والقانون، والعادات الاجتماعية وأية إمكانات اجتماعية أخرى بل وطبائع اكتسبها الإنسان كعضو في مجتمعه.¹⁰ وبعدئذ دأب هؤلاء على تقديم العديد من التحسينات والتباينات على هذا التعريف العام لمعنى الثقافة، لكن الأهم هو أن الجميع اتفقوا على أن الثقافة هي سلوك تعليمي كثيراً ما يتناقض مع السلوك الموهوب تراثياً⁽¹¹⁾ .

أولاً - طبيعة التهديدات الثقافية.

إن التهديدات الثقافية لأي بلد من أعقد وأصعب أشكال التهديد التي تطال الأمن الوطني للبلاد. والأمن الثقافي هو من أكثر الأبعاد غير الملموسة للأمن. ومن الصعوبة بمكان مساءلة القادة بسبب أقوالهم وشعاراتهم في هذا المجال. يأتي البحث في الأمن الثقافي في آخر الموضوع الذي يتناول الأمن القومي للدول، ويعد من مكوناته الأساسية. وكذلك يتلاءم التأكيد على العناصر "الثقافية" و"القيمية" للأمن القومي للدول مع التعاريف الجديدة المقدمة حوله. " يمكن اعتبار الأمن الثقافي على أنه بيئة تستطيع من خلالها أمة ما أن تجتاز مسيرتها التكاملية بالتزامن مع حفظ هويتها الثقافية وبدون التصادم مع الموانع البشرية."

ويجادل النقاد بأن بنية النظام الدولي المستند على الأيديولوجية الرأس المالية يحمل في طياته اللامساواة، هذه الأخيرة هي بحد ذاتها مصدر العنف.¹² في ها الصدد يطرح "يوهان غالتونغ" ومدرسة أبحاث السلام بشكل عام مفهوم العنف البنوي كبديل للمفهوم التقليدي للعنف.

وقد فرق "غالتونغ" بين ثلاثة أنواع من العنف، العنف الشخصي المتعلق بسلوك الفرد المباشر والعنف البنوي والعنف الثقافي المتعلق بوجود ثقافة العنف، ومن هنا فإن العنف الثقافي حسب هذا الاتجاه يرتبط بأشكال العنف التي تنتهي إلى المجال الثقافي والمعنوي لتبرير العنف المباشر أو العنف البنوي، ويعتمد العنف الثقافي على الدين والعلم والفن واللغة، وتعد خطابات الكراهية التي تغذي النزاعات وحتى الإبادة العرقية مثالا على ذلك. وحسب ذات الكاتب فإن العنف الثقافي والعنف البنوي ينتجان العنف الشخصي كما أن هذا الأخير يعزز العنف الثقافي والعنف البنوي⁽¹³⁾.

إن استهداف الموروث الثقافي يعد من خصائص القرنين العشرين، والحادي والعشرين فقد عده الكثير من الباحثين من نتائج التطور في طبيعة النزاعات التي عادة ما كانت ما بين دولتي وما بين جماعاتية، فقد شهد العالم في هذه الفترة عدة حوادث مست تراثا ثقافية على غرار ما حدث في حرب البلقان من قصف طال مدينة دوبروفنيك القديمة" في كرواتيا في بداية التسعينيات أو نهب التراث الثقافي العراقي أثناء حرب 2003 وغيرها من الأحداث التي رافقت النزاعات والحروب. إن تهديم الموروث الثقافي لشعب ما قد يكون بداية لتطهير عرقي حيث يتم طرد جماعة ما من إقليم معين. وقد أكدت الأمم المتحدة في العديد من قراراتها على تجريم استهداف الموروث الثقافي خاصة من خلال القرار 2100 والقرار 2056 والقرار 2071⁽¹⁴⁾.

لقد افرزت العولمة والتدفقات عبر الوطنية تساؤلاً ملحاً ينبغي لعالمنا المعاصر مواجهته، تساؤلاً يتصل بمدى استعدادنا لقبول الثقافات الأخرى وطبيعة الأسلوب الذي اعتمدته وسائل الاعلام الأوروبية في تقديمها للثقافات العربية والاسيوية والافريقية. هل ثمة بدائل أخرى-عدا منتجات وسائل الإعلام الأجنبية، بقدرة هذه الثقافات اعتمادها لتكوين صورة عن نظيرتها الأوروبية والأمريكية واللاتينية؟

إن الاهتمام المتنامي الذي يوليه عددٌ متزايدٌ من دول العالم بقضية الهويات الثقافية أمر طبيعي، لما لهذه القضية من أهمية لمستقبل المجتمعات الديمقراطية المعاصرة التي تهيمن خاصية الثقافة التعددية على بنية العديد منها ربما بسبب تكونها في الأصل على هذا النحو أو اكتسابها هذه الخاصية بفعل حركات الهجرة المميزة للمجتمعات المفتوحة. ولتعذر الاتفاق على سياسة مقبولة لتحجيم هذه التعددية، اضحى لزماً على مجتمعات كهذه إيجاد السبل والسياسات الكفيلة بتنمية حالة التعايش المشترك والاعتراف المتبادل بين المكونات الثقافية المختلفة على أراضها. جدير بالملاحظة أنه حتى في حالة ارتباط هذه السياسات بمعطيات الواقع الدولي وتأثيرها بها، يبقى اختيارها مرهوناً بطبيعة السياسات القومية الداخلية شديدة التنوع كما يتضح من مقارنة الأوضاع في الولايات المتحدة الأمريكية والمانيا وبريطانيا والسويد وكندا. وهذه السياسات تحديداً تندرج في خانة "الثقافة التعددية" الى حد اشتغالها على بعض الاعتراف القانوني بالمكونات المختلفة للثقافات القومية⁽¹⁵⁾.

فالأمن، بأبسط معانيه، هو قدرة مجتمع ما على الحفاظ على شخصيته المميزة في مواجهة الظروف المتغيرة والمخاطر الفعلية أو المفترضة، الأمن يعني بدقة أكبر، قدرة المجتمعات على الحفاظ على انساق اللغة التقليدية والافتقادات والبنى الثقافية والهوية والممارسات الدينية والقومية، هذا من جانب. ومن جانب آخر، تجنبها الانغلاق بسماعها بالتغيرات التي

يُتفق على مقبوليتها. يتمتع مفهوم الأمن هذا بقدر كبير من الأهمية لا للمجتمعات حسب، بل للعلاقات الدولية التي تحظى بعناية متنامية في الوقت الراهن.

لدى كل من الحضارة والثقافة الدينية والإسلامية واستراتيجيات ضمان الأمن الثقافي خصائص ومكونات متعددة. ويحتاج تطور الحضارة والثقافة المرتبطة بالدين، والإبداع في العلم والفن، إلى الثبات والاستقرار الاجتماعي الأمني والهدوء أكثر من أي شيء آخر. ومنشأ ومولد الحضارة والثقافة هو في المجتمع النامي والأمن. ومن جهة أخرى فإن تطور وترقي الحضارة والثقافة كفيل بالحفاظ على الأمن وثباته، وإشاعته تساهم في إزالة التوتر والتشنج على الصعيدين المحلي والدولي⁽¹⁶⁾.

ثانياً- الأبعاد الدولية والوطنية للأمن الثقافي.

يتضح جلياً اليوم لجميع الباحثين دور الثقافة وحضور القيم الثقافية في صلب التحولات التي تطال المجتمع. ومن هنا يلاحظ، مع تبدل النظرة إلى مفهوم الأمن، طرح آراء ثقافية جديدة تتحدث عن أولوية وتأثير الثقافة في الأمن القومي للدول. بمعنى أن الأمن القومي لبلد ما لا يتلخص في زيادة عديد القوات النظامية، ولا في زيادة التسليح النوعي، ولا في خوض الحروب العنيفة فحسب، بل يبدو أن أهم ركن من أركان الأمن القومي هو وجود أشخاص مثقفين. يعتقد المثقفون أن نظام المعاني الذي يعبر عنه بالثقافة سيكون له وجود مستقل بمجرد تشكله على رغم كونه وليد سلوك العوامل الاجتماعية. تصمد الثقافة إزاء التجدد والحدثة ولكنها ستتأقلم مع التغيير تدريجي بسبب إمكانية تحولها. ويمكن للأفراد الذين يضعون ويصوغون معاني بأنفسهم أن يضيفوا عليها أو يعيدوا تركيبها أو حتى صياغتها من جديد.

النقطة الجديرة بالاهتمام، هي أن الأفراد بإمكانهم أن يكونوا من طالبي نظام معين جديد، وعندما يحصلون عليه يصبح بإمكانهم مواجهة الثقافة القائمة. وهذا الأمر يمكن أن يحدث في حالة عدم استطاعة العوامل الاجتماعية تقبل الثقافة القائمة خلال مسار عملية التحول الاجتماعي.

إذا الثقافة لديها إمكانية للإنتاج ولإعادة الصياغة والطلب. وعلى ضوء ذلك، وبالالتفات إلى التعريف الذي تم عرضه في البداية عن الأمن الثقافي بأن عدم استطاعة أي نظام سياسي الإجابة على وجه لائق عن الاحتياجات الثقافية للناس بحسب الظروف الزمانية والمكانية، وكذلك التبليغ والترويج على نحو صحيح للأسس الثقافية والوطنية والدينية في المجتمع، فإنه يمهّد الطريق بذلك لإرساء الثقافة الأجنبية المخالفة لنظام القيم، وبالتالي سيجازف بأمنه القومي، وباستقراره وبقاء نظامه السياسي.

المحور الثالث - تحليل العلاقة بين الثقافة والأمن.

يعد مفهوم "الممتلكات الثقافية" مصطلحاً جديداً نسبياً في استخدامه، ولتقتضيات التوضيح فإنه يقصد به "التحف والأعمال الفنية المختلفة، سواء كانت لوحات فنية أو تماثيل منحوتة أو آثار أو غيرها، وكذلك الهياكل والمواقع والآثار التاريخية والدينية".

ويُميز "نيميث" بين ثلاثة أبعاد لدراسة العلاقة بين الأمن والثقافة؛ وهي:

1. البعد المادي، ويُعنى بالتهديدات الأمنية للممتلكات الثقافية أو ما يُطلق عليه "جريمة الفن"، مثل سرقة التحف الفنية من المتاحف أو تدمير الهياكل الثقافية المختلفة.

2. البُعد الاقتصادي، ويعبر عن القيمة المالية لتلك الممتلكات الثقافية أو ما يعرف باسم "سوق الفن"، ومن ذلك مبيعات التحف الفنية أو الفنون الجميلة من خلال التجار أو المعارض أو المزادات المنتشرة عالمياً.

3. البُعد السياسي، ويُقصد به دور الممتلكات الثقافية في السياسة الخارجية أو ما يسمى "الدبلوماسية الثقافية"؛ فتبادل الأعمال الفنية بين المتاحف، واستعادة بعض الدول للأعمال الفنية الثقافية كاللوحات والآثار من بعض المتاحف الدولية، والتعاون الدولي للحفاظ على المواقع التاريخية، كلها أمثلة على تلك الدبلوماسية الثقافية⁽¹⁷⁾.

ويشير الكاتب إلى أن المراجعة التاريخية لدور الثقافة توضح الاتساع والنمو التدريجي لكل بُعد من تلك الأبعاد خلال القرن التاسع عشر، لكن التوسع المكثف والأكبر كان بعد الحرب العالمية الثانية. ومع استمرار التوسع وتراكمه بدأ تأثير تلك الأبعاد يُضاعف من أهمية "الأمن الثقافي"، فقد ازدادت تهديدات نهب وسرقة الأعمال الثقافية بشكل كبير على مستوى العالم؛ فمن الناحية الاقتصادية نجد أن "أسواق الفن" قد انتشرت وكثر الاعتماد عليها وتوسعت من الناحية المالية، حيث أصبحت عالمية، مع تزايد تجارة الأعمال الفنية والثقافية عبر غالبية الأمم. ومن الناحية السياسية، فقد حَمَت سلسلة الاتفاقيات والقوانين الوطنية الممتلكات الثقافية إلى حد كبير، لكنها أيضاً جعلتها "مُسيَّسة".

لذا فإن توسُّع وامتداد تلك الأبعاد قد ساهم في تقوية العلاقة بين الممتلكات الثقافية والأمن العالمي؛ ففيما يتعلق بجريمة الفن -كما أوضحناها سابقاً- نجد أن تزايد معدلات السرقات والتزوير للأعمال والتحف الفنية والثقافية وكذلك الاتجار العابر للحدود فيها، إلى جانب تدمير الآثار أثناء التدخلات العسكرية في دولة ما أو زيادة أحداث الفوضى فيها، نتيجة ثورة أو أي تغيرات جذرية، كل ذلك ساهم في تعميق أهمية الممتلكات الثقافية للسياسة الخارجية للدولة. ويشير الكاتب إلى أن الإساءة للآثار والفنون الجميلة قد تطورت على مدار التاريخ من مجرد كونها غنائم للحرب إلى وسيلة للإرهاب تهدف، بشكل حثيث، إلى محو التراث الثقافي للآخر. وكذلك فقد زاد التبادل التجاري العابر للحدود للأعمال الفنية والثقافية من أهمية تلك الممتلكات الثقافية في العلاقات الخارجية بين الدول.

ومن الناحية السياسية، فقد أثَّرت الأهمية السياسية للممتلكات الثقافية على القيمة السوقية للأعمال الفنية، فضلاً عن أن ذلك زاد من خطورة استهداف الآثار خلال أحداث العنف السياسي. وقد أنتجت كل هذه التقاطعات المختلفة بين الفن والسياسة ومكافحة الإرهاب أرضاً خصبة لنشوء مجال جديد هو "الأمن الثقافي".

الخاتمة:

لقد سمح امتزاج الثقافة والأمن ودورهما الحيوي في الهيكليات والتشكيلات، والاستراتيجيات، والتهديدات السياسية والأمنية والاقتصادية وكذلك التحولات الثقافية وانعكاساتها على وضع السياسات والإنتاج وسائر الميادين الحياتية الاجتماعية للبشر، بتقديم رؤية جديدة للبحث في الموضوعات التي تتناول أمن الدول. بيد أن الأمن الثقافي السياسي من أبرز وجوه الأمن القومي لأي بلد ومن أهم طبقاته الداخلية غير المرئية التي يتشكل منها، على الرغم من وجود مكونات وعناصر أخرى لذلك الأمن القومي.

يقدم لنا الجانب الثقافي لبناء السلام قيماً أخلاقية ومعنوية شاملة: التبادل والتقاسم واحترام التنوع والصدقة بين الشعوب. يمكننا أن نجتمع بين هذه القيم التي هي أخلاقية، أي معايير العيش معاً، وأخلاقية، وهي معايير "الخير" للعيش معاً ضمن مفهوم "التضامن"، الذي وجدناه لدى العديد من الفاعلين، والذي إيجاد التطبيق العملي في العمل الإنساني.

ويتزايد الاعتراف بالحقوق الثقافية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان، وهي حقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتربطة. ومن خلال الحقوق الثقافية، سنجد الإجابة على معظم تحديات عالم اليوم، من الصراعات إلى التمييز، ومن عدم المساواة إلى الفقر. الحقوق الثقافية هي حقوق تحويلية وتوفر القوة والفرصة لتحقيق حقوق الإنسان الأخرى.

ومن الممكن أن يكون الدين جانباً من جوانب التداخل الثقافي، باعتباره حقيقة ثقافية، وبما يتضمنه من قيم التبادل والحوار. ومع ذلك، يجب علينا دراستها بشكل مستقل، إلى الحد الذي لا تتناول فيه الجهات الدينية الفاعلة في مجال السلام في أوروبا القضايا المشتركة بين الثقافات على وجه التحديد. ويؤخذ في الاعتبار ككل، الروحية.

إن الأمن الثقافي ينشأ من شعور الحاجة الفردية والاجتماعية، والحاجة إلى الاطمئنان لديمومة الهوية الثقافية والظروف والمسارات الثقافية الاجتماعية في تلك البيئة. ومن وجهة نظر أمنية منهجية، تفسر الثقافة على أنها مكون من مكونات القوة الوطنية أو أنها نظام فرعي داخل النظام الأساسي. وبناء عليه، يأتي الأمن الثقافي بمعنى أمن جزء من مجموع بناء الكل. ويمكن تلخيص هذا في النقاط التالية

1- إن دراسة الأمن الثقافي في حقل الدراسات الأمنية يعد مجالاً من مجالات الأمن المجتمعي حسب أبحاث مدرسة "كوبن هاغن"

2- لقد تزايدت الأهمية العلمية والعملية بالعلاقة بالأمن والثقافة منذ نهايات الحرب الباردة مع تزايد النزاعات العرقية والدينية .

3- إن وحدة التحليل في دراسة الأمن الثقافي لا تقتصر على الدولة ولا على الجماعة بل هي ترتبط بكليهما.

قائمة المراجع:

1- الكتب:

- Frédéric GROS, Le Principe sécurité, Paris, Gallimard, NRF Essais, 2012.
- Pierre berthelet, Chaoos internationale et écurité globale la sécurité en débat, Publibook : France, 2014.
- Paul D. Williams, SECURITY STUDIES: AN INTRODUCTION, Routledge, New York 2008.
- Ole Waever, Concepts of Security, Institute of Political Sciences, University of Copenhagen, 1997.

2- المجلات:

- Giovanni Arcudi, LA SÉCURITÉ ENTRE PERMANENCE ET CHANGEMENT, Relations internationales 2006.pp 97 – 109,
- Ayse Ceyhan, Analyser la sécurité : Dillon, Waever, Williams et les autres, Cultures & Conflits n°31-32 (1998) pp. 39-62.

3-المواقع الالكترونية:

- زكي الميلاد، الثقافة والسياسة. وأنماط العلاقة، في:
<https://www.islam4u.com/ar/maghalat/%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9>
- هناء خليل غني، الحوارات بين الثقافية والأمن الثقافي، في :
<http://www.almothaqaf.com/a/aqlam2019/938254> (10/03/2020).
السياسي في: . <http://www.almaarefcs.org/> (12/03/2020).
- باسم راشد، الأمن الثقافي قوة الثقافة وتأثيرها في الشؤون الدولية، في :
<https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/615/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86>
(12/03/2020 MATHILDE LELOUP, LA RÉOLUTION 2100 OU L'INSCRIPTION DU PATRIMOINE CULTUREL AU MANDAT D'UNE OPÉRATION DE PAIX , dans :
<http://www.operationspaix.net/97-dossier-du-rop-la-resolution-2100-ou-linscription-du-patrimoine-culturel-au-mandat-dune-operation-de-paix.html> (15/03/2020)

¹Paul D. Williams, SECURITY STUDIES: AN INTRODUCTION, Routledge, New York 2008, p 13.

² Pascal Perrineau, Sur la notion de culture en anthropologie, Revue française de science politique, 1975, pp. 946-968.

³ Giovanni Arcudi, LA SÉCURITÉ ENTRE PERMANENCE ET CHANGEMENT, Relations internationales 2006.pp 97 – 109,.

⁴ Pierre berthelet, Chaoos internationale et écurité globale la sécurité en débat, Publibook : France, 2014, pp. 140,141.

⁵ Frédéric GROS, Le Principe sécurité, Paris, Gallimard, NRF Essais, 2012, p 296.

⁶ Ayse Ceyhan, Analyser la sécurité : Dillon, Waever, Williams et les autres, Cultures & Conflits n°31-32 (1998) pp. 39-62.

⁷ Ole Waever, Concepts of Security, Institute of Political Sciences, University of Copenhagen, 1997, p. 17.

⁸ Thierry Balzacq, La sécurité : définitions, secteurs et niveaux d'analyse, dans :
<https://popups.uliege.be/1374-3864/index.php?id=216Statistiques#tocto4n5> (12/03/2020)

⁹ Ibid, pp, 144-146.

¹⁰ Pascal Perrineau, Op. cit. pp. 946-968.

¹¹ زكي الميلاد، الثقافة والسياسة. وأنماط العلاقة، في:

<https://www.islam4u.com/ar/maghalat/%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9>

¹² Berthelet, p.75.

¹³ Gaëlle Pellon et Michel Liégeois , Les organisations régionales européennes et la gestion des conflits, Peter Lang AG : France, 2015,p.43.

¹⁴ MATHILDE LELOUP, LA RÉOLUTION 2100 OU L'INSCRIPTION DU PATRIMOINE CULTUREL AU MANDAT D'UNE OPÉRATION DE PAIX , dans :
<http://www.operationspaix.net/97-dossier-du-rop-la-resolution-2100-ou-linscription-du-patrimoine-culturel-au-mandat-dune-operation-de-paix.html> (15/03/2020)

¹⁵ هناء خليل غني، الحوارات بين الثقافية والأمن الثقافي، في :
<http://www.almothaqaf.com/a/aqlam2019/938254> : (10/03/2020).

¹⁶ محمد تولاي، قراءة في الأمن الثقافي السياسي في: <http://www.almaarefcs.org/> (2020/03/12).

¹⁷ باسم راشد، الأمن الثقافي قوة الثقافة وتأثيرها في الشؤون الدولية، في :

<https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/615/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86>
(12/03/2020)